

Distr.: General
20 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 154 من جدول الأعمال
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

**أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/
يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 وميزانيتها المقترحة للفترة من
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2021/2020	51 750 100 دولار
نفقات الفترة 2021/2020	51 726 300 دولار
الرصيد الحر للفترة 2021/2020	23 800 دولار
اعتمادات الفترة 2022/2021	53 798 000 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021 ^(أ)	53 623 400 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية للفترة 2022/2021 ^(أ)	174 600 دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة 2023/2022	54 507 700 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022	(489 100 دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022	54 018 600 دولار

(أ) بناء على التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) (A/76/549 و A/76/696)، اجتمعت اللجنة عبر الإنترنت بممثلين عن الأمين العام قَدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 21 آذار/مارس 2022. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760) وعلى تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة (A/76/735).

ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

2 - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 285/74، مبلغاً إجماليه 51 750 100 دولار (صافيّه 49 137 400 دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغ مجموع نفقات الفترة مبلغاً إجماليه 51 726 300 دولار (صافيّه 48 994 200 دولار)، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره 100,0 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 23 800 دولار، ما نسبته 0,0 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد التي اعتُمدت للفترة المالية.

3 - وهذا الرصيد الحر البالغ قدره 23 800 دولار المتبقي من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2021/2020 يعكس انخفاضاً في الإنفاق عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (1 565 900 دولار، أو 10,9 في المائة)، تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات اللازمة تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (627 900 دولار، أو 2,9 في المائة) والموظفين المدنيين (914 200 دولار، أو 5,9 في المائة). وترد في الفرع الثالث-باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة 2021/2020 (A/76/549) معلومات موجزة عن عملية إعادة توزيع الموارد (1 547 000 دولار، أو 3,0 في المائة) من المجموعة الثالثة إلى المجموعتين الأولى والثانية. كما يرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

4 - وقد أفيدت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة بلغت 4 894 000 دولار في 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنةً بما قدره 5 219 700 دولار في 30 حزيران/يونيه 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الالتزامات غير المصفاة انخفض بمقدار 325 700 دولار، أو 6,2 في المائة، في الفترة 2021/2020 مقارنةً بالفترة المالية 2020/2019.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

5 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن مجموع النفقات المقدّرة بلغ في 31 آذار/مارس 2022 ما قدره 44 237 200 دولار. وفي نهاية الفترة الحالية، قُدّر مجموع النفقات بمبلغ 53 623 400 دولار، ويُتوقع أن يبلغ الرصيد الحرّ ما قدره 174 600 دولار أو 0,3 في المائة.

6 - وأُفيدت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأصبة مقررّة فيما يتعلق بالقوة منذ إنشائها قد بلغ حتى 14 شباط/فبراير 2022 مبلغاً قدره 749 215 000 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ 724 829 900 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 24 385 100 دولار. وفي التاريخ نفسه، بلغت النقدية المتاحة للقوة ما قدره 9 480 700 دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي المحدّد بمدة ثلاثة أشهر وقدره 10 034 400 دولار. وعلاوة على ذلك، تمّ التصديق على تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وسدادها حتى أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد بلغ 214 100 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت جميع الدول الأعضاء بشكل متكرر على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/75/822/Add.2، الفقرة 7).

7 - وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة الاستشارية بأن مطالبات الوفاة والعجز التي لم تكن قد سُويت حتى 2 آذار/مارس 2022 بلغ عددها 10 مطالبات: 9 مطالبات تتعلق بالاكتراب الذي يعقّب التعرض لصدمات، ومطالبة واحدة بشأن حادث متصل بالعمل. ومن بين المطالبات التسع المتصلة بالاكتراب التالي للصدمة، كانت ثمان مطالبات قد خضعت للتقييم من جانب الخبير الطبي، وهي الآن معروضة على الأمانة العامة لاستعراضها ومن ثم تجهيزها. وفي التاريخ ذاته، كان مجموع ما صرفته القوة منذ إنشائها لدفع تعويضات الوفاة والعجز قد بلغ 1 737 600 دولار وسدّد في سياق 289 مطالبة، وهو رقم لم يتغير منذ الفترة السابقة. وتلاحظ اللجنة أنّ هناك مطالبة، من بين المطالبات العشر غير المسواة، لم يُبت فيها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008، في حين كانت المطالبات الأخرى أحدث عهداً منها حيث كانت تعود إلى كانون الثاني/يناير 2017 أو تاريخ لاحق.

8 - وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها لكون المطالبات لا تزال معلقة حتى بعد قيام الخبير الطبي بتقييمها، بما في ذلك مطالبة لم تُسوّ منذ عام 2008، وتؤكد مجدداً ضرورة تسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز على وجه السرعة. وتأمل اللجنة أن تُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير تبريرات إضافية توضح أسباب عدم حسم المطالبات المعلقة. وتناقش اللجنة مسألة دفع التعويضات عن المطالبات المتعلقة بالاكتراب التالي للصدمة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن الإطار المتعلق بالاكتراب التالي للصدمة لدى الأفراد النظاميين (A/76/782).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة في قراره 186 (1964) ومُدّها بقرارات لاحقة، كان أحدثها قراره 2618 (2022) الذي مدّد فيه الولاية حتى 31 تموز/يوليه 2022. ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2022/2023 في الفرع أ-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة في الفترة المذكورة (A/76/696).

باء - الاحتياجات من الموارد

10 - مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوب للفترة 2023/2022، وقدره 54 507 700 دولار، يعكس زيادة بمبلغ 709 700 دولار، أو ما نسبته 1,3 في المائة، مقارنةً بالاعتماد المأذون به للفترة 2022/2021 وكان مبلغه 53 798 000 دولار.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات المخصصة النفقات (2021/2020)	المخصصات المخصصة النفقات (2021/2020)	آذار/مارس 2022	تقديرات التكاليف (2023/2022)	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	21 870,5	22 498,4	22 432,9	20 473,3	23 948,7	1 515,8	6,8
الموظفون المدنيون	15 537,4	16 451,6	16 654,2	12 379,8	16 368,4	(285,8)	(1,7)
التكاليف التشغيلية	14 342,2	12 776,3	14 710,9	11 384,2	14 190,6	(520,3)	(3,5)
إجمالي الاحتياجات	51 750,1	51 726,3	53 798,0	44 237,2	54 507,7	709,7	1,3

ملاحظة: ترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/76/696) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة إلى جانب تحليل للفروق.

11 - وتُعزى الزيادة أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بندي الوحدات العسكرية (100 655 دولار) وشرطة الأمم المتحدة (700 860 دولار) (انظر الفقرة 12 أدناه)، ويقابله جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بندي الموظفين الوطنيين (100 409 دولار) (انظر الفقرة 16 أدناه) والنقل البري (400 618 دولار) (انظر الفقرة 30 أدناه).

12 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، تبلغ تقديرات التبرعات العينية غير المدرجة في الميزانية والمقدمة من حكومة قبرص عن الفترة 2023/2022 ما قدره 968 900 دولار⁽¹⁾ (A/76/696، الفقرة 66). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار تقديم التبرعات إلى القوة.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	المعتمد للفترة 2022/2021 ⁽¹⁾	المقترح للفترة 2023/2022	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	860	860	-
شرطة الأمم المتحدة	69	69	-

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به.

(1) تشمل التبرعات المقدرة بمبلغ 968 900 دولار القيمة السوقية لتكاليف مراكز الأمم المتحدة للمراقبة ومرافق المكاتب والإقامة التي تقدمها حكومة قبرص إلى القوة مجاناً لكي تستخدمها الوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة (A/76/696، الفقرة 66).

- 13 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2023/2022 زيادة بمبلغ 1 515 800 دولار، أو ما نسبته 6,8 في المائة، مقارنةً بمخصصات الفترة 2022/2021. وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى ارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقرر للبعثة تحت بندي الوحدات العسكرية (696 900 دولار) وشرطة الأمم المتحدة (867 300 دولار) مقارنةً بالفترة 2022/2021 (المرجع نفسه، الفقرتان 78 و 80). وتناقش اللجنة الاستشارية الزيادة في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة بمزيد من التفصيل في تقريرها المتعلق بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).
- 14 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2022/2021	المقترح للفترة 2023/2022	الفرق
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	38	41	3
الموظفون الفنيون الوطنيون	7	7	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	115	115	-
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	1	2	1
المجموع	161	165	4

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

- 15 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2023/2022 انخفاضاً بمبلغ 285 800 دولار، أو ما نسبته 1,7 في المائة، في الفترة المذكورة ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب نقصان قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة، وهو انخفاض تقابله جزئياً زيادة الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة، الناجمة عن مقترح إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة (المرجع نفسه، الفقرات 81 إلى 83).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

- 16 - يقترح الأمين العام ما مجموعه 165 وظيفة ثابتة ومؤقتة للموظفين المدنيين في الفترة 2023/2022، وهو مقترح يعكس ما يلي: (أ) إنشاء 3 وظائف ثابتة جديدة من الفئة الفنية (موظف واحد لتخطيط البعثة (ف-4)، وموظف واحد لشؤون البيئة (ف-3)، وموظف واحد للموارد البشرية (ف-3)؛ انظر الفقرات 18 إلى 20 أدناه)؛ (ب) إنشاء وظيفة واحدة جديدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة واستمرار أخرى قائمة تمول من المساعدة المؤقتة العامة (موظف واحد لإدارة البرامج (ف-4) وموظف واحد للعمليات الجوية (فئة الخدمة الميدانية)، على التوالي؛ انظر الفقرة 21 أدناه، و A/76/696، الفقرة 65)؛ (ج) رفع رتبة وظيفتين ثابتتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى رتبة مساعد رفيع المستوى (A/76/696،

الفقرات 44 و 45 و 60 و 61؛ (د) إعادة ندب وظيفتين ثابتتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة ضمن عنصر دعم البعثة (المرجع نفسه، الفقرتان 59 و 63).

17 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، فيما يتعلق بالإنشاء المقترح للوظيفة الثابتة المتوخى أن يشغلها موظفٌ لتخطيط البعثة (ف-4) (المرجع نفسه، الفقرات 35 إلى 39)، قدّم الأمين العام عموماً المبررات نفسها التي ساقها لدعم هذا المقترح في الفترتين 2021/2020 و 2022/2021 (انظر A/74/693، الفقرة 31؛ و A/75/746، الفقرات 33 إلى 36). وتشير اللجنة إلى أنّ أياً من المقترحين لم يئَل موافقة الجمعية العامة (انظر القرارين 285/74 و 299/75). وقد أُفيدت اللجنة، عند الاستفسار، بأن شاعِل الوظيفة المقترحة لموظفٍ لتخطيط البعثة سيوفر، في جملة أمور، قدرةً مكرّسة للتركيز على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في إطار القوة وسيقوم بتنفيذ استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. وكذلك أُفيدت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه لن يتسنى على المدى البعيد الإبقاء على الترتيب الحالي الذي يقوم في إطاره رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة بدور مزدوج حيث يضطلع إلى جانب عمله بدور جهة التنسيق المعنية بتنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في القوة. وتكرر اللجنة الاستشارية ملاحظاتها التي مفادها أن احتياجات التخطيط الخاصة بالقوة لم تزد إلى الدرجة التي تبرر إنشاء وظيفة ثابتة جديدة (انظر A/75/822/Add.2، الفقرة 16؛ و A/74/737/Add.4، الفقرة 12). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت (في الفقرة 27 من القرار 299/75) تقديم خطة لتطبيق النظام الشامل الجديد للتخطيط وتقييم الأداء وتحليل لتطبيقه، بغية تيسير النظر في طلبات الموارد اللازمة لتطبيق النظام. ورثما تصدر الجمعية العامة توجيهات أخرى فيما يتعلق بقدرات التخطيط الاستراتيجي للبعثة، ترى اللجنة أن الطابع المتكامل للعمل الذي يضطلع به مركز التحليل المشترك للبعثة يتيح ترتيباً ملائماً لتنفيذ النظام في البعثات الأصغر حجماً مثل القوة، وهي توصي لذلك بعدم إنشاء وظيفة ثابتة لموظف لتخطيط البعثة (ف-4).

18 - وفيما يتعلق بمقترح إنشاء وظيفة ثابتة لموظف لشؤون البيئة (ف-3) (انظر A/76/696، الفقرات 51 إلى 55)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراحاً قد قدّم بإنشاء وظيفة ثابتة لموظف معاون لشؤون البيئة (موظف فني وطني) في الفترة 2021/2020 كما قدّم اقتراح بإنشاء وظيفة ثابتة لموظف لشؤون البيئة (ف-3) في الفترة 2022/2021 (انظر A/74/693، الفقرات 38 إلى 40؛ و A/75/746، الفقرات 42 إلى 45). وتشير اللجنة إلى أنّ أياً من المقترحين لم يئَل موافقة الجمعية العامة (انظر القرارين 285/74 و 299/75). وأفيدت اللجنة، عند الاستفسار، بأن القوة قامت باستعراض قدرات ملاكها الوظيفي استجابةً لتوصية اللجنة السابقة (انظر A/75/822/Add.2، الفقرة 17)، ووجدت أن الاحتياج إلى موارد مخصصة للإدارة البيئية لا يمكن تلبيته من خلال إعادة توزيع للوظائف أو إعادة ندب لها على الصعيد الداخلي دون أن يعطل ذلك تنفيذ الولاية أو أن يؤدي إلى إضعاف الدعم المقدم إلى أفراد القوة العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها. وعلاوة على ذلك، وإضافةً إلى الشواغل المتعلقة بالتضارب المتصور في المصالح إذا ما جرت تلبية الاحتياجات بالاستعانة بموظفين من قسم الهندسة وإدارة المرافق، أُفيدت اللجنة بأن القوة لا تملك المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للاضطلاع بهذه المهام بفعالية في إطار ملاك موظفيها الحالي. وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة أيضاً بأن القوة قد تعجز عن الامتثال لسياسة الإدارة واستراتيجيتها المتعلقة بالبيئة ما لم تُنشأ وظيفة ثابتة مخصصة لموظف لشؤون البيئة، وستظل بذلك عملية حفظ السلام الوحيدة التي لا تتوافر فيها موارد مكرّسة للإدارة البيئية. وتحيط اللجنة علماً بنيل القوة درجة 89 في سجل الأداء

المتعلق بالإدارة البيئية في الفترة 2021/2020، وهي درجة أعلى من الدرجتين المسجلتين في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019 وهما 86 و 88 على التوالي. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن المهام المقترحة يمكن مواصلة الاضطلاع بها في حدود الموارد الحالية من الموظفين (انظر A/75/822/Add.2، الفقرة 17؛ و A/74/737/Add.4، الفقرة 13)، وأن العمل الذي يقوم به قسم الهندسة وإدارة المرافق في مجال تنفيذ المبادرات البيئية يمكن دعمه من خلال التعاون مع قاعدة الأمم المتحدة للجستيات في برينديزي، إيطاليا. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفة الثابتة المقترحة لموظف لشؤون البيئة (ف-3).

19 - وفيما يتعلق بمقترح إنشاء وظيفة ثابتة لموظف للموارد البشرية (ف-3) (انظر A/76/696، الفقرات 57 إلى 59)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الوظيفة أنشئت كوظيفة مؤقتة ممولة من موارد المساعدة المؤقتة العامة في الفترة 2020/2019 ثم ألغتها الجمعية العامة في الفترة 2022/2021 بناءً على توصية اللجنة (انظر A/73/755/Add.5، الفقرة 23؛ و A/75/822/Add.2، الفقرة 18؛ والقرار 299/75). وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة بأن شاغل تلك الوظيفة المؤقتة كُلف منذ إنشائها بتحسين تقديم الخدمات الأساسية في إطار العناصر التشغيلية للموارد البشرية، ولا سيما في مجال إدارة الاستحقاقات والاستقدام والإلحاق بالخدمة. وعقب إلغاء تلك الوظيفة، أنشئت وظيفة بديلة مؤقتة لموظف للموارد البشرية (ف-3) يستعان بها عند الاحتياج لدعم الحفاظ على التحسينات التي سبق تحقيقها وتوفير خدمات الموارد البشرية في حينها دعماً للقوة، ولمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وأفيدت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن القوة هي بعثة قائمة بذاتها مسؤولة عن تجهيز جميع المسائل المتصلة بالموارد البشرية من الألف إلى الياء، وبأن عدم إنشاء الوظيفة سيضر بعمليات قسم الموارد البشرية التابع للقوة الذي يعمل به حالياً ملاك مأذون به من الموظفين يشمل موظفاً دولياً واحداً (رئيس الوحدة (ف-4)) وستة موظفين وطنيين، إضافة إلى الوظيفة المؤقتة المنشأة على أساس غير دائم بالرتبة ف-3 في الفترة 2022/2021. وترى اللجنة الاستشارية أن احتياجات البعثة المستقرة نسبياً المتصلة بالموارد البشرية ينبغي تلبيتها من الموارد المتاحة. وهي، علاوة على ذلك، غير مقتنعة بأن عمل القوة كبعثة قائمة بذاتها مسؤولة عن تجهيز جميع المسائل المتصلة بالموارد البشرية من الألف إلى الياء هو النهج الأجدي من حيث التكلفة، وترى أن على القوة أن تستطلع إمكانية الاستعانة بالخدمات التي يقدمها مكتب الدعم المشترك في الكويت وأن تنتظر أيضاً في فرص التعاون مع بعثات حفظ السلام العاملة في المنطقة بغية تحسين فعالية وكفاءة الخدمات المتصلة بالموارد البشرية. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفة الثابتة المقترحة لموظف للموارد البشرية (ف-3).

20 - ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) (انظر A/76/696، الفقرات 40 إلى 42) ليكون رئيساً لعنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للقوة. وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بمقارنة لتكاليف كلا الترتيبين تقيد بأن تحويل الموارد المخصصة لإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى القوة سيؤدي في الفترة 2023/2022 إلى خفض الاحتياجات بنحو 136 500 دولار، بما يشمل تطبيق معدل شواغر قدره 50 في المائة، وسيفضي في الفترات اللاحقة إلى تحقيق وفورات ناتجة عن عدم تكبد رسوم المكتب البالغة 8 في المائة. وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة أيضاً بأن الترتيب التعاقد مع المكتب لن يجري تفعيله في الفترة 2023/2022 على الرغم من تضمين الميزانية مبلغ 38 100 دولار لتغطية مصروفات السفر والمصروفات التشغيلية

وتكلفة المعدات تحت بند خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير إيضاحات إضافية بشأن توفير الدعم التشغيلي لأنشطة القوة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما فيما يتعلق بدمج هذا الدعم داخل القوة بدلا من الاعتماد على الترتيب التعاقدى المبرم مع المكتب.

21 - وفيما يتعلق بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تنفذها القوة، تشير اللجنة إلى أن زعمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك طلبا إلى القوة في عام 2017 وقف عمليات إزالة الألغام، غير أن بعض الخدمات استمر تقديمها تمثيلاً مع الاستعراض الاستراتيجي، بما في ذلك رسم الخرائط وتوفير المشورة التقنية والتتقيف وتدريب موظفي القوة وتقييم التهديدات. وفي عام 2019، اقترحت القوة أن يكون تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام أحد تدابير بناء الثقة بين الطائفتين. وفي الوقت الحاضر، لا يزال يتعين تطهير 20 حقلا من حقول الألغام و 9 مواقع يشتبه في أن تكون مناطق خطرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأعمال التي تقوم بها القوة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام يتمثل محور تركيزها في تيسير الدعم لتدابير بناء الثقة، ومساندة الجهود الدعوية فيما يتصل بإزالة الألغام، وتقديم التدريب للتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وهي ترى أن الأنشطة المقترحة يمكن أن يضطلع بها موظف من الرتبة ف-3، لا الرتبة ف-4 المطلوبة. ولذلك توصي اللجنة بإنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لإدارة البرامج (ف-3). وستتظر اللجنة في مسألة نقل مهام إدارة البرامج فيما يتعلق بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها التي كانت تُقدّم في السابق عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

معدلات الشواغر والوظائف الشاغرة

22 - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور المشهودة في وظائف الموظفين المدنيين خلال الفترتين 2021/2020 و 2022/2021، إضافة إلى المعدلات المقترحة للفترة 2023/2022.

معدلات الشواغر

(بالنسبة المئوية)

الفترة	2021/2020	2021/2020	2022/2021	يناير 2022	فبراير 2022	مارس 2022	في 31 آذار/ في 31 آذار/ المقترح للفترة	المتوسط الفعلي
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	3,0	2,6	2,0	2,6	2,6	5,3	2,6	2,0
الموظفون الوطنيون								
الموظفون الفنيون الوطنيون	2,0	14,3	5,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	2,0	1,7	2,0	0,0	0,0	0,9	0,9	1,0
الوظائف المؤقتة (موظفون دوليون)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

23 - وتكرر اللجنة الاستشارية مرة أخرى الإعراب عن رأيها ومفاده أن معدلات الشواغر المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي بشكل منهجي تقديم تبرير واضح في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر A/75/822/Add.1، الفقرة 20؛ و A/74/737/Add.4، الفقرة 17؛ و A/73/755/Add.5، الفقرة 21).

24 - وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأنه، في 31 كانون الثاني/يناير 2022، كانت وظيفة ثابتة واحدة شاغرة (كبير محللي المعلومات/رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة (ف-5)) ولم تكن هناك وظائف ظلت شاغرة لأكثر من سنتين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يجري شغل الوظيفة الشاغرة على وجه السرعة.

25 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرات 17 إلى 21 أعلاه. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المخصصات المخصصة النفقات المخصصة النفقات حتى 31 تقديرات التكاليف	المبلغ	النسبة المئوية	النفقة
(2021/2020)	(2021/2020)	(2022/2021)	آذار/مارس 2022 (2023/2022)	(3)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(6)=(5)-(3)	(7)=(6)-(3)	(8)=(7)-(3)	(9)=(8)-(3)	(10)=(9)-(3)
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	33,1	27,9	33,3	2,8
السفر في مهام رسمية	251,0	23,5	209,4	143,6
المرافق والبنى التحتية	7 102,3	6 075,4	6 937,7	4 750,6
النقل البري	1 962,6	1 990,4	2 314,9	2 055,8
العمليات الجوية	2 210,4	1 973,8	2 346,1	2 293,1
العمليات البحرية	-	5,8	26,2	35,3
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1 592,6	1 448,2	1 587,2	1 433,7
الشؤون الطبية	231,1	502,0	288,4	389,6
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	959,1	729,3	967,7	279,7
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	-
المجموع	14 342,2	12 776,3	14 710,9	11 384,2
			14 190,6	(520,3)
				(3,5)

26 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة 2023/2022 انخفاضاً صافياً قدره 520 300 دولار، أو 3,5 في المائة، مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. ويُعزى الانخفاض الصافي المقترح للفترة 2023/2022 إلى تناقص الاحتياجات اللازمة للمرافق والبنى التحتية والنقل البري والعمليات الجوية واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، وتقلبه جزئياً الزيادات المقترحة في جميع فئات الإنفاق الأخرى.

27 - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة تمام الاقتناع بأن المبررات المقدمة كافية لدعم بعض من الاحتياجات الواردة أدناه، وهي تقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) السفر في مهام رسمية - يُقترح رصد اعتماد قدره 254 300 دولار للفترة 2023/2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 44 900 دولار، أو 21,4 في المائة، مقارنةً بالمستوى المعتمد للفترة 2022/2021 وقدره 209 400 دولار. ويُقترح أن يُخصّص، من مجموع موارد السفر المطلوبة للفترة 2023/2022، مبلغ 80 400 دولار للسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب، وهو ما يمثل زيادة قدرها 16 700 دولار، أو 26,2 في المائة، في حين أن النفقات الفعلية حتى 31 آذار/مارس 2022 بلغت 3 600 دولار. وقد أُفيدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في احتياجات السفر تتصل بتخفيف القيود المفروضة على السفر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتهدف إلى معالجة تراكم الرحلات المتوخاة لأنشطة تتطلب المشاركة الشخصية، ولا سيما لأغراض التدريب أو حضور الاجتماعات التي تتناول مسائل فنية معقدة. وأفيدت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن الاجتماعات والأنشطة التدريبية المعقدة عن بُعد قد وضعت في الاعتبار عند تحديد المستوى المقترح لاحتياجات السفر، حيث استعيض عن الاجتماعات الحضورية باجتماعات معقدة عن بُعد أو بالوسائل الافتراضية كلما أمكن ذلك. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة تطبيق الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19، وتؤكد مرة أخرى ضرورة الاستزادة من الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنقذ عبر الإنترنت، وضرورة إبقاء السفر لحضور حلقات العمل والمؤتمرات والاجتماعات عند الحد الأدنى وتقديم تبريرات مفصلة عند اقتراح مثل هذا السفر. ولذلك توصي اللجنة بخفض الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية (وقدره 254 300 دولار) بما نسبته 15 في المائة (38 100 دولار). وتناقش اللجنة السفر في مهام رسمية بمزيد من التفصيل في تقريرها المتعلق بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760)؛

(ب) المرافق والبنى التحتية - يُقترح رصد اعتماد قدره 6 858 100 دولار للفترة 2023/2022، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 79 600 دولار، أو 1,1 في المائة، مقارنةً بالمستوى المعتمد للفترة 2022/2021 والبالغ 6 937 700 دولار. ويُطلب لتغطية احتياجات التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية مبلغ قدره 983 500 دولار، في حين أن النفقات لم تزد عن 434 400 دولار في الفترة 2021/2020 و 207 500 دولار في 31 آذار/مارس 2022. ويعكس المستوى المقترح للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 143 300 دولار، أو 17,1 في المائة، مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى أعمال تجديد ستة مهابط للطائرات العمودية، لم تُرصد لها أي موارد في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021، وإلى ارتفاع تكلفة أعمال التجديد اللازمة لطوق أمني حول المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وفي ضوء نمط الإنفاق المسجل في الآونة الأخيرة، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه الاحتياجات الإضافية

يمكن تلبيتها في حدود مستوى الميزانية المقرّر لبند الميزانية وتوصي بخفض الاعتماد المقترح للمرافق والبنى التحتية (وقدره 6 858 100 دولار) بنسبة 2 في المائة (137 200 دولار)؛

(ج) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - تعكس الاحتياجات المقترحة البالغ قدرها 1 757 000 دولار زيادة بمبلغ 169 800 دولار، أو 10,7 في المائة. وتعزى الزيادة أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات اللازمة لصيانة نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (زيادة قدرها 250 600 دولار، أو 59,1 في المائة)، وهو ما يعود إلى تنفيذ مشروع رقمنة محفوظات القوة وسجلاتها تمشياً مع سياسة الإدارة واستراتيجية الأمم المتحدة للتحوّل الرقمي، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات (انخفاض قدره 94 700 دولار، أو 26,8 في المائة) بسبب الاستعاضة عن خط للخدمة الهاتفية مستأجر محلياً بتكنولوجيا بروتوكول الاتصال الصوتي الثنائي الاتجاه عبر الإنترنت (A/76/696)، الفقرتان 89 و 90). وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة الاستشارية بأن مشروع الرقمنة ينطوي على تجهيز ما مجموعه مليون ونصف مليون وثيقة، أي ما يعادل 600 صندوق محفوظات يحتوي كلّ منها على 2 500 وثيقة، ومسح تلك الوثائق ضوئياً وفهرستها وتحليل بياناتها الوصفية، وبأن المتوقع أن يستغرق تنفيذ المشروع 18 شهراً وأن تبلغ تكلفته الإجمالية ما قدره 305 700 دولار، منها مبلغ 248 500 دولار سيستخدم في الفترة 2023/2022 وسيُخصص في المقام الأول لخدمات الموظفين المتعاقد معهم (10) لإتمام عملية المسح الضوئي للوثائق وتجهيزها. وترى اللجنة الاستشارية أن بالإمكان التوصل إلى مزيد من أوجه الكفاءة فيما يتعلق بالاستعانة بموظفين تعاقديين لتنفيذ مشروع الرقمنة، وتوصي بخفض الزيادة المقترحة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وقدرها 169 800 دولار) بنسبة 30 في المائة (50 900 دولار)؛

(د) الشؤون الطبية - تعكس الاحتياجات المقترحة البالغ قدرها 497 600 دولار زيادة بمبلغ 209 200 دولار، أو 72,5 في المائة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة باختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي اللازمة لكشف الإصابة بفيروس كوفيد-19، وهي احتياجات لم تُضمّن في ميزانية 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في الموارد المطلوبة في ميزانية القوة من أجل اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي، وتأمل أن يتم تطبيق نهج موحد وفعال في جميع بعثات حفظ السلام إزاء إجراءات الفحص اللازمة لكشف الإصابة بفيروس كوفيد-19. وتناقش اللجنة الاحتياجات الطبية بمزيد من التفصيل في تقريرها المتعلق بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

28 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين 25 و 27 أعلاه.

خامساً - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي

29 - أُفيدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة الموظفين تزايدت باطراد على مدى السنوات الثلاث الماضية وبأن النسبة المئوية للموظفات العاملات في القوة بلغت، في 31 كانون الثاني/يناير 2022، ما قدره 43 في المائة من مجموع الملاك الوظيفي. وكان تمثيلهن في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: صفر في المائة في رتبة الأمين العام المساعد، و 100 في المائة في الرتبة مد-2، وصفر في المائة

في الرتبة مد-1، و 50 في المائة في الرتبة ف-5، و 30 في المائة في الرتبة ف-4، و 80 في المائة في الرتبة ف-3، و 47 في المائة في فئة الخدمة الميدانية، و 57 في المائة في رتبة الموظفين الفنيين الوطنيين، و 41 في المائة في فئة الخدمات العامة الوطنية. وأُفيدت اللجنة أيضاً، بناءً على استفسارها، بأن الموظفين المدنيين العاملين بالقوة كانوا، في 4 آذار/مارس 2022، يتألفون من 38 موظفاً دولياً من 25 دولة عضواً⁽²⁾، وكان تمثيل المجموعات الإقليمية كما يلي: 2 من مجموعة الدول الأفريقية، و 8 من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 8 من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و 1 من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 19 من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة بأن التوزيع الإقليمي لهؤلاء الموظفين الثمانية والثلاثين يماثل إلى حد بعيد ما كان عليه في 28 شباط/فبراير 2021، مع فارق وحيد هو أنّ الموظفين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى كان عددهم 18 موظفاً و كان عدد نظرائهم من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ 9. وترحب اللجنة الاستشارية بالتحسن المستمر في التوازن بين الجنسين داخل القوة، وتأمل أن تواصل القوة بذل المزيد من الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي فيها وأن تستمر في تضمين التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن. وتناقش اللجنة التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي بمزيد من التفصيل في تقريرها المتعلق بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

خطة الاستعاضة عن المركبات المستأجرة

30 - عند الاستفسار، أُفيدت اللجنة الاستشارية بإتمام الخطة الخمسية للاستعاضة تدريجياً عن المركبات المستأجرة بمركبات مملوكة للأمم المتحدة وبما يتصل بذلك من انخفاض في الاحتياجات تحت بند النقل البري بمبلغ 618 400 دولار. وأُفيدت اللجنة أيضاً، بناءً على استفسارها، بأن من المقرر في الفترة 2023/2022 شراء سيارتي إسعاف و 13 مركبة ركاب خفيفة استناداً إلى خطة خمسية جديدة للاستعاضة عن المركبات المملوكة للأمم المتحدة التي تردت حالتها بشدة أو التي يتعذر تشغيلها بشكل آمن.

مشروع محطات الطاقة الشمسية

31 - يشير الأمين العام إلى أن القوة ستواصل الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة من خلال التركيب المقترح لمحطتين للطاقة الشمسية الفولطاضونية في الفترة 2023/2022. ويشار في مقترح الميزانية أيضاً إلى أن تركيب محطتي الطاقة الشمسية في القطاعين 1 و 4 سيحقق على مدى الفترة 2023/2022 مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة تبلغ على التوالي 9 700 دولار و 6 500 دولار، وهو ما يتوقع معه تحقيق وفورات بنسبة 84 في المائة و 79 في المائة سنوياً بمجرد تشغيل هاتين المحطتين بكامل طاقتيهما. وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مفصلة عن الكمية القصوى من الكيلوواطات (ك و أ) المتوقع أن تنتجها محطتا الطاقة الشمسية. وتلاحظ اللجنة أن إجمالي إنتاج الكيلوواطات المقدّر في ظل ظروف الاختبار القياسية يبلغ 50,32 ك و أ للمحطتين الجديتين المقرر تركيبهما في الفترة 2023/2022. بيد أن تصنيف الإنتاج المتوقّع لمحطات الطاقة الشمسية الثلاث العاملة بالفعل حُدّد بعدد

(2) الاتحاد الروسي (2)، وأستراليا (2)، وألمانيا (1)، وأوكرانيا (1)، وإيطاليا (1)، والبرازيل (1)، وبلغاريا (1)، والجزائر (1)، ورومانيا (1)، وسري لانكا (1)، وصربيا (2)، وطاجيكستان (1)، والعراق (1)، وفرنسا (1)، والفلبين (2)، وفنلندا (1)، وكندا (3)، ولبنان (1)، وليتوانيا (1)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (3)، والنرويج (1)، ونيجيريا (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (6)، واليابان (1)، ودولة فلسطين (1).

160 و 250 و 100 ك و أ. ورؤدت اللجنة، بناءً على استفسارها، بتقديرات محدثة للطاقة المولدة بواسطة الأنظمة الثلاثة في الفترة 2022/2021 بلغت 649 032 كيلو واط/ساعة، وهو ما يعادل تقريباً الأرقام التي سبق الإبلاغ بها فيما يتعلق بالفترة 2022/2021 والتي أشارت إلى أنه من المقدّر توليد طاقة شمسية مقدارها 674 890 كيلوواط/ساعة، مع توقّع تحقيق وفورات قدرها 147 900 دولار (انظر A/75/822/Add.2، الفقرة 28). وكذلك تلقت اللجنة، عند الاستفسار، بيانات عن الاستهلاك الفعلي فيما يتعلق بالمواقع الثلاثة العاملة بالفعل تشير إلى أن الطاقة المولدة من مصادر شمسية والمقيسة بالكيلوواط/ساعة تتجاوز بكثير الكفاءة المقدّرة لاثنتين من مواقع توليد الطاقة الفولطاضوئية الثلاثة العاملة، حيث بلغ الناتج الفعلي المتوقع حوالي 256 176 كيلو واط/ساعة و 343 488 كيلو واط/ساعة لعام 2021. وعلى الرغم من التشغيل الجاري لثلاث محطات للطاقة الشمسية منذ تموز/يوليه 2019، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات ميزانية القوة للفترتين 2021/2020 و 2022/2021 لم تتضمن أي بيانات عن أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها نتيجة لاستخدام الطاقة الشمسية. وفي ضوء التوقعات التي تبين تحقيق محطتين من محطات الطاقة الشمسية الثلاث العاملة بالفعل فائضاً في إنتاج الطاقة وبالنظر إلى التشغيل المستقبلي المتوقع لمحطتي الطاقة الشمسية اللتين اقترح إنشاؤهما في الآونة الأخيرة، ترى اللجنة أن الزيادة الكبيرة في أوجه الكفاءة ينبغي أن تُدرج في مقترحات الميزانية التي تقدّمها القوة في المستقبل وتوصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض بدقة المعلومات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك الإجماليين السنويين من الطاقة الشمسية، مقيسين بالكيلوواط، والتوقعات المتعلقة بأوجه الكفاءة ذات الصلة، وأن يضمّن مقترحات الميزانية في المستقبل هذه المعلومات والتوقعات.

سادسا - خاتمة

32 - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/76/549). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 23 800 دولار عن الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، وكذلك الإيرادات الأخرى/التسويات البالغة 829 200 دولار المتأتية من إيرادات الاستثمار (41 700 دولار) والإيرادات المتنوعة الأخرى (257 700 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (529 800 دولار) عن الفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021.

33 - وترد في الفرع الرابع من وثيقة الميزانية المقترحة (A/76/696) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 489 100 دولار، من 54 507 700 دولار إلى 54 018 600 دولار، وذلك في ضوء ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه وتقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760). وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً قدره 54 018 600 دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، بما في ذلك مبلغ قدره 23 603 400 دولار يمول من التبرعات المقدّمة من حكومة قبرص (17 103 400 دولار) وحكومة اليونان (6 500 000 دولار).